

قواعد الاحكام

[481] ولو كان ذا فرض اعطي مع اليقين بانتفاء الوارث نصيبه تاما . وعلى التقدير الثاني يعطيه اليقين إن لو كان وارث ، فيعطى الزوج الربع ، والزوجة ربع الثمن معجلا من غير تضمين ، وبعد البحث تتم الحصة مع التضمين (1) . ولو كان الوارث محجوبا كالأخ اعطي مع البينة الكاملة . ولو كانت غير كاملة اعطي بعد البحث والتضمين . ولو ادعى الأخ موت الزوجة بعد الولد والزوج قبله ، قضي لذي البينة ، فإن فقدتا لم ترث الام من الولد ولا العكس ، ويحكم بتركة الولد للأب ، وبتركة الام بين الزوج والأخ . وإذا ثبت عتق عبيدين ببينتين كل واحد ثلث مال المريض دفعة ، قيل (2) : يقرع ويعتق من تخرجه القرعة . ولو اختلف قيمتهما اعتق المقروع ، فإن كان أكثر من الثلث عتق ما يحتمله . وإن كان كل واحد في مجلس واشتبه السابق اقرع ، لكن لو كان أحد العبيدين سدس المال ووقعت القرعة عليه عتق من الآخر نصفه . ولو عرف السابق عتق وبطل الآخر . ولو شهد أجنبيان بوصية العتق لأحدهما وهو ثلث ، وشهد وارثان بأنه رجع عنه إلى آخر وهو ثلث أيضا ، ففي القبول نظر ، للثمة . ويحتمل عتق ثلثي الثاني بالإقرار . ولو شهدت بينة أنه أوصى لزيد بالسدس ، وأخرى أنه أوصى لبكر بسدس ، وثالثة بأنه رجع عن أحدهما ، احتمل بطلان الرجوع ، لإبهامه وصحته ، فيقرع أو يقسم . ولو شهد اثنان بالوصية لزيد ، وشهد من ورثته عدلان أنه رجع عن ذلك وأوصى لخالد ، فالأقرب عدم القبول ، لأنهما يجران نفعا من حيث أنهما غريمان .

_____ (1) في (ب) : " مع اليمين " . (2) وهو قول

الشيخ في المبسوط: كتاب الشهادات ج 8 ص 250 .